



أزمة النظام الدولي الليبرالي وتحولات القوة في السياسة العالمية: مراجعة نقدية لمقال جون

ميرشايمر "محكوم بالفشل: صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي"

أزمة النظام الدولي الليبرالي وتحولات القوة في السياسة العالمية: مراجعة نقدية لمقال جون

ميرشايمر "محكوم بالفشل: صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي"

م.م امجد علي عبدالرضا حسن

كلية التقانات الاحيائية/ جامعة القادسية

[.amjed.alnasrawi@qu.edu.iq](mailto:amjed.alnasrawi@qu.edu.iq)

مراجعة: أ.م.د. باسل محسن مهنا

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

[basilm.alumeiri@uokufa.edu.iq](mailto:basilm.alumeiri@uokufa.edu.iq)

**الكلمات المفتاحية:** النظام الدولي، الليبرالي، والمؤسسات الدولية.

### كيفية اقتباس البحث

مهنا، باسل محسن ، امجد علي عبدالرضا حسن، أزمة النظام الدولي الليبرالي وتحولات القوة في السياسة العالمية: مراجعة نقدية لمقال جون ميرشايمر "محكوم بالفشل: صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، حزيران ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في مسجلة في

**ROAD**

Indexed في فهرسة في

**IASJ**

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 6

(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)





**John J. Mearsheimer, "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order", International Security, Vol. 43, No. 4, 2019, pp. 7–50.**

**Reviewed by: Dr. Basil  
Mohsen Muhanna**  
University of Kufa / College of  
Political Science

**M.M. Amjad Ali Abdul-  
Ridha Hassan**  
College of Biotechnology / Al-  
Qadisiyah University



**Keywords :** The international system, liberalism, and international institutions.

### How To Cite This Article

Muhanna, Basil Mohsen, Amjad Ali Abdul-Ridha Hassan, John J. Mearsheimer, "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order", International Security, Vol. 43, No. 4, 2019, pp. 7–50., Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, june 2026, Volume:16, Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license  
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

### Abstract :

Since the end of the Cold War, international relations have witnessed a profound structural transformation in the nature of the international system. The collapse of the Soviet Union and the emergence of the United States as the dominant power marked the beginning of a new era characterized by the expansion of liberal international institutions, the spread of democratic values and market economies, and a growing belief in the possibility of building an international system based on rules and institutions rather than the traditional balance of power. However, this vision has begun to face mounting challenges with the resurgence of great power competition, the rise of China as a strategic competitor to the United States, and increasing skepticism about the ability of liberal institutions to manage the structural transformations in the international system.





John Mearsheimer's article, "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order," published in the journal *International Security* in 2019, stands as a pivotal theoretical contribution to the contemporary debate on the future of the international system. Mearsheimer, starting from an offensive realist perspective, argues that the liberal international order was linked to exceptional historical circumstances—namely, the post-Cold War dominance of the United States—and was not a sustainable long-term project. He contends that attempts to generalize this order outside its natural structural environment contributed to its inherent contradictions.

The significance of this article lies in its revisiting a fundamental question in international relations concerning the source of order and stability in global politics, a question that transcends the analysis of a single state's policies: Do international rules and institutions arise as independent forces capable of regulating state behavior, or do they remain a direct reflection of the distribution of power among international actors?

This review aims to analyze Mearsheimer's central thesis by placing it within the theoretical framework of offensive realism, comparing it with competing approaches in international relations, and assessing its explanatory power in light of ongoing transformations in the international system. It also seeks to highlight the article's scholarly value and the limitations of its thesis, particularly in the context of the shift toward an international environment characterized by escalating great-power competition. This review adopts a critical analytical approach based on deconstructing the argumentative structure of the article and linking it to the established theoretical literature in international relations, while testing the consistency of its assumptions with actual developments in global politics.

#### الملخص

شهدت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة تحولاً بنوياً عميقاً في طبيعة النظام الدولي، إذ شكل تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة بداية مرحلة جديدة اتسمت بتوسع نطاق المؤسسات الدولية الليبرالية وانتشار قيم الديمقراطية واقتصاد السوق وتعاضد الاعتقاد بإمكانية بناء نظام دولي قائم على القواعد والمؤسسات بدلاً من منطق توازن القوى التقليدي، غير أن هذا التصور بدأ يواجه



تحديات متصاعدة مع عودة التنافس بين القوى الكبرى وصعود الصين بوصفها منافساً استراتيجياً للولايات المتحدة، وتزايد التشكيك في قدرة المؤسسات الليبرالية على إدارة التحولات البنوية في النظام الدولي.

يأتي مقال "جون ميرشايمر" الموسوم "محكوم بالفشل: صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي" المنشور في مجلة International Security عام ٢٠١٩، بوصفه إسهاماً نظرياً محورياً في الجدل المعاصر حول مستقبل النظام الدولي. ينطلق "ميرشايمر" من منظور الواقعية الهجومية ليجادل بأن النظام الدولي الليبرالي ارتبط بظروف تاريخية استثنائية تمثلت في تفوق الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة ولم يكن مشروعاً قابلاً للاستدامة على المدى البعيد، وأن محاولات تعميم هذا النظام خارج بيئته البنوية الطبيعية أسهمت في إنتاج تناقضاته الداخلية.

وتتبع أهمية هذا المقال من كونه يعيد طرح سؤال تأسيسي في حقل العلاقات الدولية يتعلق بمصدر النظام والاستقرار في السياسة العالمية ولا يقتصر على تحليل سياسة دولة بعينها: هل تنشأ القواعد والمؤسسات الدولية كقوة مستقلة قادرة على ضبط سلوك الدول أم أنها تظل انعكاساً مباشراً لتوزيع القوة بين الفاعلين الدوليين؟

وتسعى هذه المراجعة إلى تحليل الأطروحة المركزية لـ "ميرشايمر" من خلال وضعها ضمن الإطار النظري للواقعية الهجومية، ومقارنتها بالمقاربات المنافسة في حقل العلاقات الدولية، فضلاً عن تقييم قدرتها التفسيرية في ضوء التحولات الجارية في النظام الدولي. كما تهدف إلى إبراز القيمة العلمية للمقال وحدود أطروحته، خصوصاً في سياق التحول نحو بيئة دولية تتسم بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى.

وتعتمد هذه المراجعة منهجاً تحليلياً نقدياً يقوم على تفكيك البنية الجدلية للمقال وربطها بالأدبيات النظرية المؤسسة في العلاقات الدولية، مع اختبار مدى اتساق افتراضاته مع التطورات الفعلية في السياسة العالمية.

#### أولاً: الإطار العام للمقال وسياقه النظري

يندرج مقال "جون ميرشايمر" ضمن أحد أكثر الجدل استمرارية في حقل العلاقات الدولية المعاصرة والمتمثل في إشكالية طبيعة النظام الدولي الليبرالي وحدود استمراريته بوصفه إطاراً منظماً للعلاقات بين الدول، إذ لا يتعامل هذا المقال مع النظام الليبرالي بوصفه مجرد مرحلة تاريخية أعقبت الحرب الباردة بل باعتباره بناءً نظري قائم على افتراضات معيارية ومؤسسية حول إمكانية تقييد سلوك الدول عبر القواعد والمؤسسات.





يرتبط تشكل النظام الدولي الليبرالي تاريخياً بما بعد الحرب العالمية الثانية حين جرى بناء منظومة مؤسسية متعددة المستويات هدفت إلى إدارة الفوضى الدولية عبر آليات التعاون والتقنين، وقد تجسدت هذه المنظومة في الأمم المتحدة كإطار سياسي-قانوني عام، وفي نظام بريتون وودز الذي أسس لبنية الاقتصاد السياسي الدولي من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ثم منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن شبكات التحالف الأمني التي قادتها الولايات المتحدة وفي مقدمتها حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وقد استند هذا البناء إلى فرضية ليبرالية مركزية مفادها أن المؤسسات الدولية من خلال تقليل تكاليف المعاملات وتعزيز الشفافية والاعتماد المتبادل، قادرة على تخفيف حدة الفوضى البنيوية في النظام الدولي (Keohane, 1984).

وهذا انسجم مع التحول البنيوي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، إذ أدى انهيار الثنائية القطبية إلى بروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة منفردة، وهو ما أتاح إعادة صياغة النظام الدولي في إطار ليبرالي موسع، وقد ذهب تيار الليبرالية المؤسسية إلى أن هذه اللحظة شكلت فرصة تاريخية لثبيت نظام دولي قائم على القواعد عبر توسيع نطاق الديمقراطية الليبرالية وتعميق العولمة الاقتصادية وتوسيع وظائف المؤسسات الدولية في إدارة القضايا العابرة للحدود (Ikenberry, 2011).

تطورت خلالها "أطروحة" الليبرالية المهيمنة التي ترى أن الدور الأمريكي بعد الحرب الباردة كان تعبير عن تفوق مادي وكذلك عن قدرة على إنتاج منافع عامة دولية، مثل الاستقرار الأمني والانفتاح الاقتصادي، بما سمح بدمج عدد متزايد من الدول داخل البنية المؤسسية للنظام الليبرالي (Ikenberry, 2001). إلا أن هذا الطرح يفترض ضمناً إمكانية فصل النظام المؤسسي عن البنية الصراعية للنظام الدولي، وهي فرضية شكلت نقطة نقد مركزية داخل الأدبيات الواقعية.

في المقابل، تقدم الواقعية البنيوية قراءة مختلفة، تتطرق من أن سلوك الدول يظل محكوماً باعتبار الأمن والبقاء في بيئة فوضوية، وأن المؤسسات لا تمتلك استقلالية تفسيرية عن توزيع القوة في النظام الدولي. وبهذا فإن المؤسسات قد تؤدي وظيفة تنظيمية للصراع أو تقلل من حدته، لكنها لا تغير منطق التنافس البنيوي بين القوى الكبرى (Waltz, 1979).

تبرز أطروحة ميرشايمر -ضمن هذا الجدل النظري- بوصفها إعادة تأكيد للمنطق الواقعي الهجومي، إذ تفترض أن النظام الدولي الليبرالي كان انعكاساً لمرحلة تاريخية





استثنائية اتسمت بالهيمنة الأمريكية بعد عام ١٩٩١، ولم يكن مشروعاً عالمياً قابلاً للاستدامة، ومع بدء تشكل بيئة دولية أكثر تعددية، وعودة التنافس بين القوى الكبرى، خصوصاً مع صعود الصين، بدأت الحدود البنيوية لهذا النظام بالانكشاف، بما أعاد مركزية القوة الصلبة في تفسير ديناميات النظام الدولي.

لذلك فإن الإطار النظري الذي يوظف تحليل "ميرشايمر" يتمثل في إعادة فتح الإشكالية التأسيسية في حقل العلاقات الدولية حول مصدر النظام:

هل ينتج الاستقرار عبر المؤسسات والقواعد والمعايير أم أنه يشتق أساساً من توزيع القوة وتوازناتها بين الفاعلين الدوليين؟

ثانياً: الأطروحة المركزية لـ"ميرشايمر"

تقوم الأطروحة المركزية لـ"ميرشايمر" في مقاله "محكوم بالفشل: صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي" على فرضية تفسيرية حاسمة مفادها أن النظام الدولي الليبرالي هو نتاج ظرف تاريخي استثنائي ارتبط باللحظة الأحادية القطبية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، ليس مشروعاً عالمياً قابلاً للاستدامة. لذا ينظر الى هذا النظام بوصفه امتداد مباشر لتوزيع غير متكافئ للقوة مكن الولايات المتحدة من إعادة تشكيل البيئة الدولية وفق رؤيتها الليبرالية ولكن ليس كبنية تنظيمية محايدة.

ينطلق "ميرشايمر" من إعادة تأكيد الفرضية الواقعية الأساسية التي ترى أن النظام الدولي تحكمه الفوضى البنيوية، وأن الدول الكبرى تتصرف وفق منطق البقاء وتعظيم القوة النسبية، فإن أي محاولة لبناء نظام ليبرالي عالمي يتجاوز حدود الدولة القومية وتوازن القوى محكوم عليها بالتصادم مع البنية العميقة للنظام الدولي. لذا فإن فشل النظام الليبرالي يفهم كنتيجة بنيوية ملازمة لطبيعة النظام الدولي نفسه.

١- لماذا يرى "ميرشايمر" أن النظام الليبرالي محكوم بالفشل؟

يرتكز تفسير "ميرشايمر" على ثلاثة افتراضات مترابطة:

أ- استحالة تعميم النموذج الليبرالي عالمياً

إذ يرى أن محاولة الولايات المتحدة تصدير الديمقراطية واقتصاد السوق خارج نطاقها التاريخي والثقافي أدت إلى إنتاج مقاومة دولية متزايدة، خصوصاً من القوى الصاعدة أو الدول التي ترى في هذا التوسع تهديداً مباشراً لسيادتها ومصالحها الاستراتيجية.

ب- تصاعد التناقض بين القواعد الليبرالية ومنطق القوة



فبينما يفترض النظام الليبرالي أن المؤسسات يمكن أن تنظم السلوك الدولي، يؤكد "ميرشايمر" أن الدول الكبرى ستظل تعطي الأولوية للأمن القومي والتوازنات الاستراتيجية، حتى لو تعارض ذلك مع الالتزامات المؤسسية.

### ج- عودة التنافس بين القوى الكبرى

ويعد أن صعود الصين يمثل العامل الحاسم في تفكك النظام الليبرالي، لأنه يعيد إنتاج منطق التوازنات الصراعية الذي حاول النظام الليبرالي تجاوزه خلال فترة الهيمنة الأمريكية.

### ٢- مفهوم الليبرالية المهيمنة

يشكل مفهوم "الليبرالية المهيمنة" عند ميرشايمر نقطة محورية في البناء الجدلي للمقال. فهو يشير إلى المرحلة التي سعت فيها الولايات المتحدة إلى دمج العالم ضمن نظام ليبرالي قائم على القواعد والمؤسسات، مستفيدة من تفوقها غير المسبوق بعد عام ١٩٩١.

إلا أن "ميرشايمر" يعيد تفسير هذا المشروع بوصفه مشروعاً سياسياً توسعياً أكثر منه نظاماً عالمياً محايداً، إذ يرى أن الولايات المتحدة استخدمت تفوقها الهيكلي لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، وليس فقط لتعزيز التعاون الدولي. وبذلك فإن "الليبرالية المهيمنة" تعبير عن لحظة هيمنة وظفت فيها القوة لإنتاج شرعية مؤسسية للنظام، وليست نموذجاً عالمياً للتنظيم.

### ٣- العلاقة بين القوة والمؤسسات

يتمحور جوهر أطروحة "ميرشايمر" حول إعادة تعريف العلاقة بين القوة والمؤسسات، إذ يرفض الفرضية الليبرالية التي تفترض استقلالية نسبية للمؤسسات الدولية عن توزيع القوة، وبدلاً من ذلك، يؤكد أن المؤسسات تعكس دائماً موازين القوى القائمة، ولا يمكنها أن تعمل ضد إرادة القوى الكبرى بشكل مستدام.

لذلك تصيح المؤسسات الدولية أدوات تنظيمية تستخدم لتعزيز مصالح الدول الأقوى، وليس كيانات مستقلة قادرة على تقييد سلوك هذه الدول بشكل جوهري، ونتيجة لذلك فإن أي نظام دولي يبني على افتراض أولوية المؤسسات على القوة سيواجه حدوداً بنوية تعيد إنتاج منطق الصراع.



### ثالثاً: البنية النظرية للمقال

تحدد القيمة العلمية لمقال "ميرشايمر" في كونه يقدم تحليل وصفي لتحولات النظام الدولي الليبرالي، ويعيد تموضع النقاش داخل الإطار النظري للواقعية، وتحديدًا ضمن امتدادها الهجومية، بما يعكس اتساقاً منهجياً بين الفرضيات النظرية والتفسير التجريبي لتحولات في النظام الدولي، بالتالي فإن فهم البنية النظرية للمقال يتطلب تفكيك موقعه داخل ثلاث دوائر تفسيرية مترابطة: الواقعية الهجومية والواقعية البنوية وتفسير سلوك القوى الكبرى.

#### ١- الارتكاز على الواقعية الهجومية

ينطلق ميرشايمر من الفرضيات الجوهرية للواقعية الهجومية التي ترى أن النظام الدولي يتميز بالفوضى البنوية، وأن الدول الكبرى منطقياً هي تسعى إلى البقاء لكنها تسعى وبشدة إلى تعظيم قوتها النسبية كلما أتحت لها الفرصة. لذا يعاد تفسير النظام الدولي الليبرالي باعتباره مشروعاً يتعارض مع المنطق البنوي للعلاقات الدولية، لأن افتراضه الأساسي يقوم على إمكانية تقييد سلوك الدول عبر المؤسسات والمعايير، وهو ما يتعارض مع السلوك المتوقع للدول في بيئة تنافسية.

فإن أطروحة المقال تجسد تطبيقاً مباشراً للمنطق الهجومية الذي صاغه "ميرشايمر" في أعماله السابقة، إذ ينظر إلى الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة كفرصة تاريخية استغلت لإعادة تشكيل النظام الدولي، وليس كنهاية لمنطق التنافس بين القوى الكبرى.

#### ٢- العلاقة مع الواقعية البنوية

بالرغم من انتماء "ميرشايمر" إلى الواقعية، إلا أن أطروحته تتقاطع جزئياً مع الواقعية البنوية (Structural Realism) عند "كينيث والتز"، خاصة في ما يتعلق بمركزية بنية النظام الدولي في تفسير سلوك الدول. فكل من "التز" و"ميرشايمر" ينطلقان من فرضية أن النظام الدولي فوضوي (Anarchic System)، وأن هذه الفوضى تفرض قيوداً بنوية على سلوك الدول.

علماء أن نقطة الاختلاف الجوهرية تتمثل في درجة التشاؤم التفسيري حول سلوك القوى الكبرى فبينما يرى "التز" أن البنية الفوضوية تدفع الدول إلى السعي نحو التوازن (Balancing) بما يخلق نوعاً من الاستقرار النسبي، يذهب "ميرشايمر" إلى أبعد من ذلك، مؤكداً أن الدول تسعى إلى التوازن لكن من خلال التفوق المهيمن (Hegemonic





Aspiration) كلما سمحت الظروف البنيوية بذلك وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى إن مقاله يعكس انتقالاً من الواقعية الدفاعية الضمنية إلى واقعية أكثر هجومية في تفسير ديناميات النظام الدولي.

### ٣- تفسير سلوك القوى الكبرى

يعد تفسير سلوك القوى الكبرى المحور التطبيقي الذي تتجسد فيه البنية النظرية للمقال. إذ يفسر "ميرشايمر" سلوك الولايات المتحدة خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة بوصفه محاولة لإعادة تشكيل النظام الدولي وفق مصالحها الاستراتيجية، من خلال توسيع نطاق المؤسسات الليبرالية، وفرض معايير سياسية واقتصادية عالمية.

وبنفس الوقت، يفسر صعود الصين باعتباره استجابة بنيوية طبيعية لعدم التوازن في توزيع القوة داخل النظام الدولي، إذ تسعى القوى الصاعدة إلى تعديل الوضع القائم بما يتناسب مع وزنها النسبي المتزايد. لذلك فإن سلوك القوى الكبرى يفهم بوصفه انعكاساً مباشراً لبنية النظام الدولي وتوزيع القدرات داخله، ولا يفهم بوصفه نتيجة خيارات سياسية منفصلة.

فإن العلاقة بين البنية النظرية والتفسير السلوكي في المقال تتسم بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، إذ يتم ربط الافتراضات الواقعية حول الفوضى وتوزيع القوة مباشرة بتفسير السياسات الخارجية للقوى الكبرى، بما يعزز الطابع البنيوي الحتمي في تحليل "ميرشايمر".

### رابعاً: تحليل المفاهيم الأساسية في المقال

يمتاز المقال بارتكازه على مجموعة من المفاهيم المركزية التي تشكل البنية المفاهيمية الحاكمة لأطروحاته، إذ تستخدم هذه المفاهيم بوصفها وحدات تحليلية تعكس تصوراً نظرياً محدداً لطبيعة النظام الدولي، في حين لا تستخدم هذه المفاهيم بوصفها أدوات وصفية محايدة، ويكشف تحليل هذه المفاهيم عن انحياز واضح نحو الإطار الواقعي البنيوي الهجومي مع إعادة تفسير المفاهيم الليبرالية ضمن منطق القوة والتنافس.

### ١- النظام الدولي الليبرالي

يقدم النظام الدولي الليبرالي في المقال بوصفه مشروعاً تاريخياً نشأ في بيئة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يقوم على افتراض أن المؤسسات الدولية والقواعد متعددة الأطراف قادرة على تنظيم سلوك الدول والحد من النزاعات، غير أن "ميرشايمر" يعيد





تعريف هذا النظام باعتباره امتداداً للهيمنة الأمريكية أكثر من كونه نظاماً عالمياً محايداً.

لذا ينظر الى الليبرالية بوصفها بنية تنظيمية مشروطة بتوزيع القوة، ولا ينظر اليها بوصفها منظومة معيارية مستقلة، ما يعني أن فعاليتها مرتبطة بوجود قوة مهيمنة قادرة على فرض قواعدها وتثبيتها داخل النظام الدولي.

## ٢- مفهوم الهيمنة

يشكل مفهوم الهيمنة (Hegemony) أحد المفاهيم المحورية في المقال، إذ يعاد توظيفه ضمن إطار واقعي يربط بين التفوق المادي والقدرة على تشكيل النظام الدولي، فضلاً عن فهم الهيمنة كسيطرة عسكرية أو اقتصادية لكنها أيضاً تفهم كقدرة بنيوية على صياغة القواعد والمؤسسات والمعايير الدولية بما يتوافق مع مصالح الدولة المهيمنة. فنجد "ميرشايمر" يبتعد عن الرؤية الليبرالية التي ترى في الهيمنة مصدراً للاستقرار طويل الأمد، ليؤكد أن الهيمنة بطبيعتها مؤقتة، وأن النظام الدولي سيشهد بالضرورة تحولات مع تآكل التفوق النسبي للقوة المهيمنة وصعود قوى منافسة.

## ٣- التوازن (Balance of Power)

يحتل مفهوم التوازن موقِعاً مركزياً في التحليل الواقعي الذي يعتمده المقال، إذ يفهم بوصفه آلية بنيوية تنشأ تلقائياً في النظام الدولي لمواجهة محاولات الهيمنة، غير أن "ميرشايمر" يضيف إلى هذا المفهوم بعداً هجومياً، من خلال التأكيد على أن الدول وان سعت الى موازنة القوة القائمة، لكنها قد تسعى أيضاً إلى تغيير توزيع القوة ذاته عندما تتوفر لها القدرة.

وبذلك، فإن التوازن يقدم كعملية ديناميكية مستمرة تتغير وفق تحولات القوة النسبية بين الفاعلين الدوليين، ولا يقدم كحالة استقرار دائم.

## ٤- صعود الصين

يُعد صعود الصين أحد المفاهيم التفسيرية المركزية في المقال، حيث يُستخدم بوصفه المثال الأبرز على التحول البنيوي في النظام الدولي. فالصين، وفق التحليل، لا تُفهم فقط كقوة اقتصادية صاعدة، بل كفاعل استراتيجي يسعى إلى إعادة تشكيل البيئة الدولية بما يتناسب مع موقعه المتنامي.





ويمثل هذا الصعود، في منطق ميرشايمر، العامل الأساسي في تفكيك النظام الليبرالي، لأنه يعيد إنتاج نمط التنافس بين القوى الكبرى الذي كان قد تراجع نسبياً خلال فترة الأحادية القطبية الأمريكية.

### ٥- المنافسة الكبرى (Great Power Competition)

يشكل مفهوم المنافسة الكبرى الإطار التفسيري الأشمل الذي تنتظم داخله بقية المفاهيم، فالنظام الدولي -استناداً إلى هذا الرؤية- يدار عبر ديناميات تنافس مستمرة بين القوى الكبرى تسعى كل منها لتعظيم موقعها النسبي في النظام الدولي، ولا يدار عبر المؤسسات أو القواعد.

فإن عودة المنافسة الكبرى تعد تعبيراً عن منطق بنيوي ثابت في العلاقات الدولية، يعيد إنتاج نفسه كلما توافرت الشروط المادية لصعود قوى جديدة أو تراجع قوة مهيمنة، ولا تعد انحرافاً عن النظام الليبرالي.

### خامساً: مقارنة أطروحة المقال بالمقاربات النظرية المنافسة

تكتسب القيمة التفسيرية لأطروحة "ميرشايمر" عمقها الحقيقي عند وضعها في سياق المقارنة مع المقاربات النظرية المنافسة في حقل العلاقات الدولية، إذ يتضح من خلال هذا التفاعل الجدلي أن المقال يعيد تموضع النقاش النظري حول طبيعة الفوضى الدولية، ودور المؤسسات، وإمكانات التغيير البنيوي في السياسة العالمية، ولا يقدم مجرد تفسير بديل للنظام الدولي الليبرالي.

### ١- المقارنة مع الليبرالية المؤسسية

تقوم الليبرالية المؤسسية، كما طورها "روبرت كيوهان"، على فرضية أساسية مفادها أن المؤسسات الدولية قادرة على تخفيف آثار الفوضى البنيوية من خلال تقليل تكاليف المعاملات، وتعزيز الشفافية، وتسهيل التعاون بين الدول حتى في ظل غياب سلطة مركزية (Keohane, 1984). وعلى هذا الأساس ينظر إلى النظام الدولي الليبرالي بوصفه بنية تنظيمية قابلة للاستمرار والتطور عبر الزمن.

في المقابل، يرفض "ميرشايمر" هذا الافتراض الجوهري، مؤكداً أن المؤسسات ترتبط أو محكومة فعلياً بتوزيع القوة، وأن سلوك الدول الكبرى يظل محكوماً بمنطق الأمن والمصلحة النسبية، لذلك فإن التباين الأساس بين الطرفين يكمن في تفسير مصدر



فعالية المؤسسات ولا يكمن في توصيفها: هل هي عامل مستقل في تشكيل السلوك الدولي، أم مجرد انعكاس للبنية التوزيعية للقوة؟

## ٢-المقارنة مع البنائية

تتعلق البنائية في العلاقات الدولية، كما طورها "الكسندر وندت"، من أن البنية الدولية مادية واجتماعية أيضاً، وأن هويات الدول وتصوراتها المتبادلة تؤدي دوراً حاسماً في تشكيل مصالحها وسلوكها (Wendt, 1992). وبهذا فإن الفوضى هي "ما تصنعه الدول منها"، وهي ليست معطى ثابتاً، ما يفتح المجال أمام إمكانية إعادة تشكيل النظام الدولي عبر التغيير في الأفكار والمعايير.

أما "ميرشايمر"، فينطلق من موقف معرفي مغاير جذرياً، إذ يفترض أن البنية المادية لتوزيع القوة هي العامل الحاسم في تفسير السلوك الدولي، وأن الهويات والأفكار تؤدي دوراً ثانوياً مقارنة بالضرورات الأمنية البنوية، لذلك فإن الاختلاف بين المقارنتين هو اختلاف إبستمولوجي ومنهجي، يتعلق بمصدر تفسير السلوك الدولي: البنية المادية أم البنية الاجتماعية.

## ٣-المقارنة مع مدرسة النظم الدولية

تركز مدرسة النظم الدولية، كما في أعمال "إيمانويل وولرشتاين"، على تحليل النظام الدولي بوصفه نظاماً رأسمالياً عالمياً يتكون من مركز وأطراف وشبه أطراف، إذ تعاد إنتاج أنماط عدم المساواة عبر الزمن من خلال البنية الاقتصادية للنظام العالمي (Wallerstein, 1974).

فعلى الرغم من اختلاف المنطلقات النظرية، إلا أن هناك تقاطعاً جزئياً بين هذا التصور وأطروحة "ميرشايمر"، يتمثل في التركيز على الطابع البنيوي للنظام الدولي، لذا نجد أن الاختلاف الجوهرى يكمن في أن "ولرشتاين" يفسر التراتبية الدولية من منظور اقتصادي-بنيوي، بينما يفسرها "ميرشايمر" من منظور عسكري-أمني قائم على توزيع القوة الصلبة بين الدول الكبرى.

يتضح من هذه المقارنة أن أطروحة "ميرشايمر" تتموضع داخل تقليد واقعي بنيوي صارم، يرفض منح المؤسسات أو الأفكار أو البنى الاقتصادية استقلالية تفسيرية في فهم النظام الدولي، في حين تقدم الليبرالية المؤسسية رؤية تفاؤلية لإمكان التعاون، وتقدم البنائية تفسيراً اجتماعياً مرناً لتشكل المصالح، وتقدم مدرسة النظم الدولية تفسيراً



اقتصادياً للتراتبية العالمية، فإن "ميرشايمر" يعيد مركزية القوة الصلبة بوصفها المتغير الحاسم في تفسير ديناميات النظام الدولي.

وبذلك، فإن قوة المقال تكمن في صلابته التفسيرية واتساقه النظري، في حين تكمن نقطته الجدلية في تقليصه النسبي لدور العوامل غير المادية في تشكيل السياسة الدولية.

### سادساً: تقييم الإسهام العلمي للمقال

يمثل تقييم الإسهام العلمي لمقال "ميرشايمر" خطوة مركزية في تحديد موقعه داخل أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، فضلاً عن أن هذا التقييم يبرز عناصر القوة النظرية لكنه يمتد أيضاً إلى تحليل القيمة التفسيرية للمقال ومدى إضافته للجدل النظري حول طبيعة النظام الدولي الليبرالي ومستقبله.

### ١- نقاط القوة

تتمثل القوة الأساسية للمقال في وضوح بنيته النظرية واتساقها الداخلي، إذ ينجح "ميرشايمر" في توظيف الإطار الواقعي الهجومي بشكل مباشر ومنهجي لتفسير التحولات في النظام الدولي، وأن هذا الاتساق يمنح المقال قدرة تفسيرية عالية، ويقلل من التناقضات الداخلية بين الفرضيات والنتائج.

كما يتميز المقال بقدرته على إعادة صياغة النقاش حول النظام الدولي الليبرالي بطريقة نقدية بنوية، تذهب إلى جذوره التكوينية، من خلال ربطه باللحظة الأحادية القطبية التي أعقبت الحرب الباردة، ولا تكتفي بوصف التحديات التي يواجهها هذا النظام. لذا إن هذا التحليل يمنح المقال عمقاً تاريخياً يميزه عن الكثير من الدراسات التي تناولت الأزمة بوصفها ظاهرة آنية أو ظرفية.

ويتميز المقال بقدرته على دمج التحليل النظري بالتفسير الجيوسياسي المعاصر، خصوصاً في ما يتعلق بصعود الصين وإعادة تشكل موازين القوى العالمية، وهو ما يعزز من راهنيتها -أي قدرته في تفسير التحولات الجارية أو الراهنة- في النظام الدولي.

### ٢- القيمة النظرية

تتمثل القيمة النظرية للمقال في إعادة تأكيد مركزية الواقعية الهجومية ضمن الجدل النظري في العلاقات الدولية، في مواجهة الأطروحات الليبرالية التي تؤكد استقلالية المؤسسات الدولية وقدرتها على تنظيم السلوك الدولي. إذ يعيد "ميرشايمر" تثبيت



الفرضية الواقعية الأساسية التي ترى أن الفوضى البنيوية وتوزيع القوة يظلان المحددين الرئيسيين لسلوك الدول.

كما يساهم المقال في إعادة إحياء النقاش الكلاسيكي حول العلاقة بين القوة والمؤسسات، لكنه يفعل ذلك من خلال صياغة حديثة ترتبط بمرحلة ما بعد الحرب الباردة وصعود القوى الكبرى الجديدة، ما يمنحه قيمة نظرية مزدوجة: تأصيلية من جهة، وتحديثية من جهة أخرى.

### ٣- القيمة التفسيرية

تتجلى القيمة التفسيرية للمقال في قدرته على تقديم إطار شامل لفهم التحولات في النظام الدولي الليبرالي، من خلال تفسير تراجع هذا النظام بوصفه نتيجة حتمية لتغير توزيع القوة في النظام الدولي، وليس نتيجة إخفاقات سياساتية أو مؤسساتية فقط.

كما يقدم المقال تفسيراً متماسكاً لصعود الصين بوصفه العامل البنيوي الأهم في إعادة إنتاج المنافسة بين القوى الكبرى، وهو ما يعيد مركزية منطق التوازن والصراع في تحليل العلاقات الدولية.

غير أن هذه القيمة التفسيرية -رغم قوتها- تظل مرتبطة بالمنظور الواقعي الأحادي الذي يهيمن على تحليل "ميرشايمر"، الأمر الذي يحد من قدرته على استيعاب الأبعاد غير المادية، مثل دور الأفكار والمعايير والمؤسسات في تشكيل سلوك الدول، وهو ما يفتح المجال أمام قراءات نقدية بديلة.

### سابعاً: النقد العلمي للمقال

يمثل النقد العلمي لأطروحة ميرشايمر مرحلة ضرورية في تقييم القيمة التفسيرية للمقال، إذ يكشف عن حدود الإطار الواقعي الهجومي عندما يطبق بوصفه عدسة تفسيرية -براديجم- شبه شاملة للسياسة الدولية، فضلاً عن القوة التفسيرية العالية التي يتمتع بها المقال، إلا أن بنيته النظرية تثير مجموعة من الإشكالات المنهجية والمعرفية التي تستحق الوقوف عندها.

### ١- اختزال السياسة الدولية في القوة

تتمثل الإشكالية الأولى في الميل الواضح نحو اختزال السياسة الدولية في متغير القوة المادية وتوزيع القدرات العسكرية بين الدول الكبرى، فبينما يوفر هذا المدخل قدرة تفسيرية مهمة لسلوك القوى العظمى، إلا أنه يضعف القدرة على تفسير أشكال التفاعل





الدولي التي قد لا تختزل في الحسابات المادية الصلبة، مثل دور الشرعية الدولية والمعايير والهوية والالتزامات المؤسسية.

هذا الاختزال يؤدي إلى تضيق المجال التفسيري للنظام الدولي، بحيث تقرأ جميع الظواهر تقريباً من خلال عدسة واحدة -براديغم واحد-، ما قد يقلل من قدرة النموذج على استيعاب التعقيد البنوي للعلاقات الدولية المعاصرة.

## ٢- محدودية تفسير دور المؤسسات

يرى "ميرشايمر" أن المؤسسات الدولية تعكس بالأساس مصالح القوى المهيمنة، وأنها لا تمتلك استقلالية حقيقية عن توزيع القوة، لكن هذا التصور يواجه تحدياً من الأدبيات الليبرالية المؤسسية التي تظهر أن المؤسسات قد تمتلك تأثيراً تراكمياً على سلوك الدول، حتى في ظل تباين القوة بينها.

فضلاً عن أن المؤسسات تعمل كمرآة للقوة، فهي أيضاً يمكن أن تؤدي وظائف تنظيمية وتقييدية تسهم في تعديل سلوك الدول عبر الزمن، من خلال خلق توقعات مستقرة وتقليل عدم اليقين، وهو ما لا يمنح المقال وزناً كافياً ضمن تحليله.

## ٣- إشكالية الحتمية الواقعية

تتمثل الإشكالية الثالثة في الطابع الحتمي الذي يطبع التحليل الواقعي لـ"ميرشايمر"، إذ يفترض أن النظام الدولي محكوم بشكل شبه ضروري بعودة التنافس بين القوى الكبرى، وأن محاولات بناء نظام ليبرالي مستقر محكوم عليها بالفشل البنوي.

هذا الطرح، رغم قوته التفسيرية، يقلل من هامش الاحتمال التاريخي والتغير المؤسسي، ويحد من إمكانية تصور سيناريوهات بديلة تتسم بدرجات متفاوتة من الاستقرار أو التعاون المستدام. كما أنه يضعف القدرة التنبؤية للنظرية في البيئات الدولية المعقدة والمتغيرة.

يمكن القول إن قوة المقال تكمن في اتساقه النظري وصلابته التفسيرية، بينما تكمن محدوديته في ميله إلى التبسيط البنوي واعتماده على منظور أحادي يركز على القوة بوصفها المتغير الحاسم في السياسة الدولية، على حساب العوامل المؤسسية والمعيارية والاجتماعية.



### ثامناً: راهنية المقال في ضوء التحولات الدولية بعد ٢٠١٩

تكتسب أطروحة "ميرشايمر" أهمية متجددة عند اختبارها في سياق التحولات البنيوية التي شهدتها النظام الدولي بعد عام ٢٠١٩، إذ إن التطورات اللاحقة دفعت نحو إعادة تموضع القوة في السياسة العالمية بصورة أكثر حدة ووضوحاً، ولم تكتفِ بإعادة طرح أسئلة النظام الدولي الليبرالي، وهذا يعزز من مركزية التحليل الواقعي في تفسير التفاعلات الدولية الراهنة.

#### ١- الحرب الروسية-الأوكرانية

تمثل الحرب الروسية-الأوكرانية (٢٠٢٢-الآن) اختباراً مباشراً للفرضيات الواقعية التي يقوم عليها تحليل "ميرشايمر"، فالحرب تظهر بوضوح عودة منطق القوة الصلبة كعامل حاسم في العلاقات الدولية وتراجع قدرة المؤسسات الدولية -بما في ذلك الأمم المتحدة- على منع أو احتواء الصراعات الكبرى بين القوى الفاعلة.

كما تعكس هذه الحرب ديناميات التوازن الإقليمي والدولي، إذ تسعى روسيا إلى إعادة صياغة بيئتها الأمنية في مواجهة توسع الناتو، بينما تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها على احتواء هذا التمدد. وهو ما ينسجم مع الفرضية المركزية في المقال التي ترى أن النظام الدولي الليبرالي يعيد إنتاج النظام الدولي في صور أكثر تعقيداً، ولا يلغي صراع القوى.

#### ٢- التنافس الأمريكي-الصيني

يشكل التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين أبرز تجليات التحول نحو نظام دولي أكثر تصارعاً. فصعود الصين اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً يعيد تشكيل توزيع القوة العالمية، ويؤدي إلى تآكل نسبي في الهيمنة الأمريكية التي شكلت الأساس التاريخي للنظام الليبرالي بعد الحرب الباردة.

تؤكد فرضية "ميرشايمر" القائلة إن النظام الدولي الليبرالي كان مشروطاً بلحظة أحادية القطبية، وأن التحول نحو تعددية القوى يعيد بالضرورة منطق المنافسة الكبرى بين القوى الصاعدة والقوى المهيمنة، بما يحد من قابلية استمرار النظام الليبرالي بصيغته التقليدية.

#### ٣- التحول نحو التعددية القطبية





يشير التطور البنيوي للنظام الدولي في السنوات الأخيرة إلى تزايد ملامح التعددية القطبية، إذ بات يتجه نحو توزيع أكثر تشتتاً للقوة بين الولايات المتحدة، الصين، روسيا، فضلاً عن قوى إقليمية صاعدة، إذ لم يعد النظام الدولي محكوماً بقوة مهيمنة واحدة. هذا التحول يعزز الفرضية الأساسية لـ"ميرشايمر" حول أن الاستقرار الليبرالي كان حالة استثنائية مرتبطة بمرحلة الهيمنة الأمريكية، وأن النظام الدولي بطبيعته يميل إلى إعادة إنتاج التعددية القطبية التي تعيد معها ديناميات التنافس والصراع بين القوى الكبرى. يمكن القول إن التطورات الدولية بعد ٢٠١٩ تقدم دعماً تجريبياً لأطروحة "ميرشايمر"، خاصة فيما يتعلق بعودة الصراع بين القوى الكبرى وتراجع فعالية المؤسسات الدولية في ضبطه، وإن هذه التطورات تعيد فتح النقاش حول مدى قدرة النظام الدولي على إنتاج أشكال هجينة من التعددية، تجمع بين عناصر القوة والمؤسسات في آن واحد، لكنها لا تلغي بالكامل الطروحات المنافسة.

#### تاسعاً: الخاتمة التقييمية

تمثل هذه الخاتمة التقييمية محاولة لتكريب النتائج الأساسية التي توصلت إليها هذه المراجعة النقدية لمقال جون ميرشايمر حول "محكوم بالفشل: صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي"، وذلك من خلال تقديم حكم علمي متوازن يدمج بين القيمة النظرية للمقال وحدوده التفسيرية ضمن أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة.

#### ١- الحكم النهائي على المقال

يمكن القول إن مقال "ميرشايمر" يعد من أبرز الإسهامات النظرية في نقد النظام الدولي الليبرالي خلال العقد الأخير، لما يتمتع به من اتساق داخلي صارم ومنطق تفسيري واضح يستند إلى أصول الواقعية الهجومية، فالمقال ينجح في إعادة صياغة النقاش حول النظام الدولي من منظور القوة وتوزيع القدرات، ويقدم تفسيراً متماسكاً لعودة التنافس بين القوى الكبرى بعد مرحلة الأحادية القطبية.

غير أن هذا التماسك النظري يأتي على حساب التنوع التفسيري، إذ يميل المقال إلى اختزال الديناميات الدولية في متغير القوة المادية، مع تقليل نسبي من دور المؤسسات والمعايير والأفكار في تشكيل سلوك الدول، وهكذا فإن قوة المقال تكمن في صلابته التفسيرية، بينما تكمن محدوديته في طابعه الأحادي في التحليل.



## ٢- موقعه في الأدبيات

يحتل المقال موقعاً مركزياً داخل أدبيات الواقعية الهجومية، بوصفه أحد أكثر النصوص وضوحاً في إعادة تأكيد الفرضيات الكلاسيكية حول فوضى النظام الدولي ومركزية القوة في تفسير السلوك الدولي، كما يشكل في الوقت ذاته رداً نقدياً مباشراً على الأدبيات الليبرالية المؤسسية، خصوصاً تلك التي دافعت عن استدامة النظام الدولي الليبرالي بعد الحرب الباردة، كأطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما.

يمكن تصنيف المقال ضمن الأدبيات النقدية للنظام الليبرالي التي تشكك في أساسه البنوي وقدرته على الاستمرار في ظل التحولات الجارية في توزيع القوة العالمية، والتي لا تكتفي بوصف التحديات التي يواجهها هذا النظام.

## ٣- أهمية المقال للباحثين في العلاقات الدولية

تتبع أهمية المقال للباحثين في حقل العلاقات الدولية من كونه يعيد طرح الأسئلة التأسيسية حول طبيعة النظام الدولي، وحدود المؤسسات، ودور القوة في تشكيل السياسة العالمية، كما يوفر إطاراً تحليلياً مهماً لفهم التحولات الجارية في النظام الدولي، خاصة في سياق التنافس الأمريكي-الصيني، والحرب الروسية-الأوكرانية، والاتجاه نحو تعددية قطبية أكثر تعقيداً.

ويساهم المقال في إثراء النقاش النظري بين المدارس المختلفة في العلاقات الدولية، من خلال إعادة تفعيل الجدل الكلاسيكي بين الواقعية والليبرالية، مع إبراز حدود كل مقاربة في تفسير الواقع الدولي المعاصر.

في المحصلة النهائية، يمكن اعتبار مقال "ميرشايمر" إسهاماً نظرياً بالغ الأهمية في إعادة مركزية الواقعية داخل حقل العلاقات الدولية، لكنه في الوقت ذاته يفتح المجال أمام نقاشات نقدية ضرورية حول مدى كفاية التفسير الواقعي الأحادي لفهم تعقيدات النظام الدولي المعاصر، بما يشير إلى استمرار حيوية الجدل النظري وعدم حسمه في حقل العلاقات الدولية.

## References:

- Ikenberry, G. J. (2001). *After victory: Institutions, strategic restraint, and the rebuilding of order after major wars*. Princeton University Press.
- Ikenberry, G. J. (2011). *Liberal leviathan: The origins, crisis, and transformation of the American world order*. Princeton University Press.
- Keohane, R. O. (1984). *After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy*. Princeton University Press.
- Mearsheimer, J. J. (2019). Bound to fail: The rise and fall of the liberal international order. *International Security*, 43(4), 7-50.
- Wallerstein, I. (1974). *The modern world-system I: Capitalist agriculture and the origins of the European world-economy in the sixteenth century*. Academic Press.
- Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics*. Addison-Wesley.

